

الاقليم المنسي

القضايا الاستراتيجية للتخير والاستقرار في شرق السودان



المجموعة السودانية للديمقراطية أولا
Sudan Democracy First Group

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً

القوى المدنية بالشرق:

القضايا الإستراتيجية للتغيير والاستقرار في شرق السودان

الناشر: المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً

هذا الكتيب يحوي خلاصة النقاشات والتوصيات التي دارت في ورشة قضايا التغيير والاستقرار في شرق السودان التي عقدتها الديمقراطية أولاً في أكتوبر ٢٠١٦.

يجوز إعادة النشر والطباعة والاقتباس والاستفادة بكافة الأشكال من محتويات هذا الكتيب بشرط الإشارة للمصدر

صورة الغلاف: طفلة من ضواحي مدينة كسلا، شرق السودان ٢٠١٣.

صورة الغلاف والتصميم: أمين حسين

عن المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً

تأسست المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، بمبادرة عدد من قيادات المجتمع المدني السوداني في اعقاب فشل عملية التحول الديمقراطي عبر الانتخابات المكلمة لاتفاقية السلام الشامل في ابريل ٢٠١٠. وبرزت الحوجة لتأسيس المجموعة، حينها، بتأكد ذلك الفشل وبترجيح كفة عدم الاستقرار والعودة للحرب وتغييب العدالة والمحاسبة وتعميق مظاهر الاقصاء والتمييز. ورأى المؤسسون(ات) في ذلك تهديداً لمستقبل السودان، وأن تغييب الديمقراطية يمثل مركز ذلك التهديد، واتفقوا(ن) على ملء ذلك الفراغ المدني بالالتزام والعمل حول قضايا الديمقراطية في تداخلها واعتمادها المتبادل مع قضايا السلام والعدالة والتنمية المتوازنة في السودان، واضعين ضمن الأهداف المساهمة في إستعادة الدور الأصيل للمجتمع المدني في الفضاءات العامة، بما فيها دوره في العمليات السياسية.

الرؤية

تتمثل رؤية المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً في الوصول لمجتمع سوداني تسود فيه قيم الديمقراطية الشاملة القائمة على ركائز العدالة والمساواة والسلام والتنمية.

الرسالة

تري المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً أن مهمتها العامة تتمثل في تمكين السودانيين(ات) والعمل معهم(ن) من اجل تثبيت وتعزيز الديمقراطية في شمولها، وتولي المجموعة اهتماماً خاصاً للدفاع عن والعمل مع الفئات المهمشة (سواء أن كان تهميشها قائماً على عوامل الثقافة، الإثنية، الطبقة، الجغرافية، الدين، العمر، الانتماء الديني او السياسي) وذلك بتوفير المنابر والمنتديات وتعزيز الفرص للتعبير والمشاركة الفاعلة في مساحات العمل العام.

مناهج العمل

تعمل المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً على تناول إشكالية غياب الديمقراطية الشاملة القائمة على التعزيز المتبادل والمتداخل مع مبادئ السلام والعدالة والمساواة والتنمية في السودان، وذلك عبر مجموعة من الأدوار الرئيسية، والتي تشمل (أ) تقديم معارف وتحليلات وبحوث مستقلة حول القضايا السودانية، (ب) تدشين حملات التبشير والدعم والمناصرة من أجل حلول عادلة ومستدامة للأزمات السودانية، (ج) تعزيز النمو الفكري لحركة المجتمع المدني السوداني، وتطوير مواقفه وجهوده المشتركة، (د) توفير الدعم وتعزيز فرص الحماية والتضامن مع الأفراد والقوى المدنية الديمقراطية، (هـ) تسهيل مشاركة وانخراط المجتمع المدني الحر، وقياداته، في الحوارات والعمليات السياسية.

مجالات النشاط الرئيسية

تقدمت المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً بمجموعة من المبادرات والمشاريع منذ تأسيسها، تمحورت حول اربع برامج عمل رئيسية، وهي:

دعم المجتمع المدني وقضاياه في مناطق النزاعات في السودان: وتشمل الدعم الفني وتأسيس مجموعات العمل المدني في مناطق الحرب، وبنائها المؤسسي وتعزيز مشاركتها وإيصال صوتها في عمليات السلام.

الإصلاح المؤسسي ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية: وتشمل إطلاق مبادرات تطوير السياسات العامة ومشروعات البدائل في قطاعات الدولة، وتوسع دور الحركات المدنية في تعزيز الشفافية وقضايا الحكم الجيد.

مشاركة القوى المدنية في جهود السلام وعمليات التغيير السياسي: وذلك بالتأكيد على الحضور والمشاركة الفاعلة لقيادات المجتمع المدني العريض في العمليات السياسية، كعضو أصيل ومستقل، للتعبير عن قيم وأراء ومصالح المجتمع المدني الحر في الفضاء والتغيير السياسي.

المناصرة والدفاع والحماية: وتشمل إطلاق حملات المناصرة والدفاع عن الضحايا المتأثرين بالنزاعات وإنتهكات الحقوق المدنية والسياسية، والعمل على توسيع مظلة التضامن والحماية السياسية والمجتمعية لهؤلاء الضحايا.

Info@democracyfirstgroup.org

المحتويات

- 7 تقديم •
- 12 تقييم إتفاقية سلام شرق السودان •
- 12 الخلفية والسياق العام لإتفاق سلام الشرق •
- 17 تنفيذ إتفاق سلام الشرق •
- 18 (١) محور تقاسم السلطة والقضايا السياسية •
- 21 (٢) محور القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •
- 23 (٣) محور الترتيبات الامنية •
- 26 قضايا الحكم والمشاركة السياسية •
- 26 السياق العام والإطار التاريخي •
- 27 الفيدرالية/ اللامركزية في إطار الحكم الشمولي •
- 30 مطالب المشاركين في القضايا المتعلقة بالحكم والمشاركة السياسية •
- 34 الثروة والموارد الإقتصادية والتنمية •
- 34 خلفية عامة •
- 41 القضايا الحيوية ومطالب الشرق التنموية •
- 47 الهجرة، الحدود والقضايا الأمنية •
- 47 السياق العام والإطار التاريخي •
- 50 القضايا الامنية الرئيسية في الشرق الكبير •
- 55 قضايا الهجرة والجريمة المنظمة في الشرق الكبير •
- 61 القوى المدنية: إعلان نيروبي لقضايا التغيير والاستقرار بشرق السودان •



عُمال المولني (الكلات) : بورتسودان، شرق السودان

تقديم

ورثة القضايا الاستراتيجية للتغيير والاستقرار في شرق السودان

نتشرف في المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً بإصدار هذا الكتيب عن محاور نقاش وتوصيات « ورشة عمل القوى المدنية حول القضايا الاستراتيجية للتغيير والاستقرار في شرق السودان الكبير»، والذي يعكس الموضوعات والمحاور التي تم تناولها من قبل المشاركين في اللقاء، والتي نظمتها مجموعة الديمقراطية أولاً في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦.

لقد ظل إقليم شرق السودان، منذ الاستقلال اسيراً للتهميش التنموي الذي تعاني منه كافة الأطراف السودانية. وبالرغم من الأهمية الكبيرة للإقليم باعتبار موقعه الجغرافي الذي يضم كافة المنافذ البحرية للبلاد، وطول حدوده البرية والبحرية، وأراضيه الزراعية وما يمكن ان تمثله من سلة لغذاء السودان، والموارد الغنية والثروات المكنوزة في أراضيه، إلا ان الإقليم ظل يعاني من عدم الاستقرار والتهديدات الامنية، وويلات الفقر والمجاعات المتتالية، واستيطان الأمراض، ونهب الثروات والموارد، والإقصاء من المشاركة السياسية، والمعاناة المعيشية والتمييز التنموي، وغيرها من سياسات التمييز التي وصمت تاريخ الدولة السودانية الحديثة. وقد عمقت الجبهة الإسلامية بعد انقلابها واستيلاءها على السلطة في يونيو

١٩٨٩، من التمييز التنموي والاجتماعي في شرق السودان، مما أزم الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بالإقليم على مدى سنين حكم حزب المؤتمر الوطني البالغة نحو ثلاثة عقود من الزمان، بما فيها وضع شرق السودان الكبير في حالة مستمرة من أوضاع الاستقرار الهش واندلاع الصراعات. وعلى الرغم من السلام النسبي الذي حققته اتفاقية سلام الشرق منذ نهاية العام ٢٠٠٦، بوقفها للحرب والنزاع المسلح، إلا أن الكثير من القضايا التي أدت لاشتعال ذلك الصراع في المقام الأول ما تزال ماثلة وكامنة، وقابلة للانفجار في أي لحظة ما لم يتم طرقها وتقديم المعالجات الحقيقية والشاملة لتحقيق الاستقرار في شرق السودان.

سعت المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ إلى إعادة فتح الحوار حول قضايا الاستقرار والتغيير في شرق السودان الكبير، وذلك بدعوة طيف محدود من القيادات المدنية والسياسية والاجتماعية من شرق السودان الكبير، لورشة عمل تناولت على مدى فترة انعقادها قضايا الحكم والسلطة والعلاقة بالمركز، الثروات والموارد والتنمية، الأمن والهجرة والحدود، الهوية والعلاقات الاجتماعية والثقافية، واختتمت تلك الورشة أعمالها بإصدار « إعلان نيروبي لقضايا التغيير بشرق السودان » والذي قامت الديمقراطية أولاً بنشره في حينها. ويستعرض هذا الكتيب القضايا والنقاشات والتوصيات التفصيلية التي دارت خلال أعمال ورشة العمل.

يأتي هذا الكتيب ضمن جهود المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً وبرامجها الخاصة بتناول قضايا الأقاليم والمجتمعات السودانية المتأثرة بالصراعات الدائرة أو الكامنة، ومحاولة وضع هذه القضايا على طاولة

الحوار من أجل البناء القومي الإيجابي، وذلك لما تمثله من أولوية لنا في المساهمة مع الآخرين بإغلاق منافذ الحروب الأهلية والمظالم الإقليمية، والوصول الي حل شامل ودائم لازمات السودان المركبة، يخاطب جذور أزمات التمييز التنموي في السودان.

وبطبيعة الحال، وكشأن تنظيم هكذا لقاءات، فقد تقاصرت ورشة العمل عن تمثيل كافة القوى المدنية من الشرق، إلا اننا قد اجتهدنا بقدر الإمكان وعبر مشاورات واسعة في إيجاد صيغة معقولة ضمت طيفاً من المشاركين الذين تمكنوا من تمثيل وعكس القضايا موضوع ورشة العمل بصورة شاملة. أيضاً، لا تدعي النقاشات والتحليلات والنتائج الواردة في هذا الكتيب تغطيتها لكافة قضايا الاستقرار والتغيير في شرق السودان، بقدر ما نعتبرها مساهمة من الديمقراطية أولاً بإعادة فتح النقاش حول قضايا الشرق الكبير، وناقوس ندقه للانتباه إليها، ومن ثم توسيع وتوظيف الجهود الوطنية لمنع شرق السودان من العودة لمربع الحرب .

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً تتقدم بوافر الشكر والتقدير للمشاركين في الورشة، على اختلاف انتماءاتهم على اطروحاتهم القيمة التي أثرت النقاشات، ومثلت نواة هذا الكتيب. وكما تتقدم المجموعة بشكر خاص للأستاذ عبد الله موسى، عضو مجلس أمناء الديمقراطية أولاً، لمجهوداته في الإعداد والمشاورات ومتابعة تنظيم ورشة العمل والقضايا التي تناولتها مما ورد في هذا الكتيب.

وعبر هذا الكتيب « ورشة عمل القوى المدنية حول القضايا الاستراتيجية للتغيير والاستقرار في شرق السودان الكبير» تطرح المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً مضمون النقاشات والتوصيات الواردة، والتي نعتبرها

مساهمة مملوكة لكافة القوى الوطنية المهمومة بقضايا الشرق، لتطويرها في الفضاء العام، وفتح نقاش أوسع حول قضايا الشرق وقضايا الأطراف السودانية على وجه العموم. كما ستسعى مجموعة الديمقراطية أولاً بالعمل مع حلفائها وشركائها من القوى المدنية في الشرق والسودان عموماً بالعمل على تطوير التوصيات الواردة في هذا الكتيب وترجمتها على أرض الواقع.

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً

جاءت إتفاقية سلام الشرق دون الحد الأدنى لطموحات وتطلعات سكان الاقليم،
وعجز شركاء الإتفاقية حتى عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.



تقييم إتفاقية سلام شرق السودان الخلفية والسياق العام لإتفاق سلام الشرق

إحتوت إتفاقية سلام شرق السودان، والتي تم توقيعها في الرابع عشر من اكتوبر ٢٠٠٦ في العاصمة الاريترية اسمرا، بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق، علي ثلاثة بروتوكولات رئيسية تمثلت في بروتكول السلطة، والثروة والترتيبات الامنية. وغطت الإتفاقية في فصولها الستة محور السلطة، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والترتيبات الامنية، كما نصت علي عقد مؤتمر تشاوري حول الإتفاق، وعلي عقد مؤتمر لمعالجة التشوهات في الهيكل الاداري، خاصة ضعف مشاركة سكان إقليم الشرق الكبير في الخدمة المدنية والمؤسسات القومية. وقد حوى إتفاق سلام الشرق على ستة ملاحق مكملة للإتفاق، اهمها اعلان المباديء لحل النزاع في شرق السودان المبرم في ١٩ / ٧ / ٢٠٠٦، والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ الإتفاق، والإطار العملي لبرنامج الخمس سنوات الخاصة بإعادة تنمية وبناء شرق السودان الكبير.

وقد ناقش المشاركون من القوى المدنية في ورشة قضايا الإستقرار والتغيير في شرق السودان، ناقشوا بالتحليل والنقد إتفاقية سلام الشرق. حيث توصلوا الي ان الإتفاقية جاءت دون الحد الأدنى لطموحات وتطلعات سكان الاقليم، وعجز شركاء الإتفاقية حتى عن تنفيذ ما تم الإتفاق عليه وورد في إتفاق سلام الشرق.

وذُكر المشاركون في اللقاء بان جبهة الشرق، الجهة المفاوضة عن الإقليم مع الحكومة السودانية، قد قبلت بالاتفاقية بإعتبارها امراً واقعاً تحكمت فيه عوامل داخلية وخارجية عديدة، حيث رفض الطرف الحكومي العديد من مطالبات وفد جبهة الشرق ومقترحات وفدها التفاوضي الرئيسية. وتمثلت اهم النقاط التي طالبت بها جبهة الشرق ورفضت من قبل الوفد الحكومي في:

- ١- المطالبة بوحدة إقليم شرق السودان بولاياته الثلاث.
 - ٢- المطالبة بنسبة ٥٠% من إيرادات المؤسسات القومية التي تشارك فيها الحكومة بالإقليم، بما فيها ذهب أرياب والبترو.
 - ٣- تخصيص ٤ مليار دولار، بناءً على الدراسات الحكومية، وبما يغطي الحد الأدنى للخدمات والتنمية بالإقليم.
- وبنه المشاركون إلى ان التوقيع على إتفاق سلام الشرق قد جاء معبراً وعاكساً لتوازنات وعلاقات القوي القائمة حينها، وهو ما لم يكن في مصلحة جبهة الشرق والمواطنين الذين تعبر عنهم، حيث واجهت الجبهة حينها اوضاعاً اقليمية ودولية وداخلية بالغة التعقيد، تمثلت في:
- فتور المجتمع الدولي والاقليمي من قضايا الصراع في السودان، خاصة بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل.
 - سياسة تجزئة الحلول التي إتبعها النظام الحاكم واستجابت لها مختلف قوى المعارضة، وهو ما قاد الى سلسلة من الاتفاقات: إتفاق نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠٠٥)، إتفاق ابوجا بين الحكومة وحركة تحرير السودان مناوي (٢٠٠٦)، وإتفاقية القاهرة بين التجمع الوطني الديمقراطي

والحكومة السودانية (٢٠٠٥).

- إرهاب الدولة الارترية المثقلة بالأزمات الاقتصادية وبال حرب مع اثيوبيا، وذلك بعد سنوات من دعمها للمعارضة السودانية واستبعادها من كل ملفات التسويات، فلم يكن امامها من خيار سوى تيسير عملية التسوية في شرق السودان.
- غياب الدعم والضمانات الدولية، كحال الإتفاقيات الأخرى، حيث لم يكن لجبهة الشرق من نصير وداعم سوى دولة اريتريا، الواقعة حينها بين سندان مشاكلها المتفاقمة داخليا، ومطرقة التهديدات الدولية والاقليمية.

ورغم تلك الظروف المعقدة التي واجهها الوفد التفاوضي لجبهة الشرق في جولات تفاوضية مرهقة استمرت لأكثر من ثمانية اشهر، إستمد خلالها المفاوضون قوتهم من تضحيات اكثر من ثلاثة عشر عاما من النضال والكفاح المسلح، ودعم وتأييد جماهير شرق السودان، والذي وصول ذروته في إنتفاضة ٢٩ يناير ٢٠٠٥ والتي قدم فيها الاقليم واحد وعشرون شهيدا وعشرات الجرحي ومئات المعتقلين، اطلقت عليهم الاجهزة الامنية الرصاص الحي داخل مدينة بورتسودان اثناء تظاهرتهم السلمي للمطالبة بإنصاف سكان الشرق الكبير وضرورة القيام بإصلاحات بنيوية في الدولة السودانية. في ظل تلك الظروف المعقدة التي واجهتها قيادات جبهة الشرق خلال المفاوضات، لم تجد الجبهة من خيارات امامها سوى التوقيع على الإتفاقية بشكلها الراهن، حيث لعبت عدة اسباب، منها ما سبق أعلاه، في الدفع بالتوقيع على إتفاق سلام الشرق، مثل:

- محاصرة جبهة الشرق بالتوقيع على الاتفاق بعد الوصول لإتفاقيات

- لإنهاء الصراعات الأخرى في السودان، وبالتالي نفذ سندها المعنوي والمادي الممثل في الصراعات الأخرى.
- إغلاق خطوط الدعم اللوجستي عبر إريتريا، وبداية تسرب مقاتلي مؤتمر البجا تدريجياً من المعسكرات.
 - الشعور العام بأن الاتفاقية تعني نهاية مرحلة الكفاح المسلح لشعوب الشرق، وبداية النضال السلمي عبر التسوية.
 - الوهن الذي أصاب جبهة الشرق بسبب الخلافات التي بدأت تدب بين قياداتها.
- ومع نقاط الضعف العديدة لإتفاق سلام الشرق، والأسباب والظروف المحيطة بتوقيعه، وما عدده المشاركون في ورشة قضايا التغيير والاستقرار في شرق السودان من جوانب قصور رئيسية صاحبت تنفيذ الاتفاقية، إلا أن المشاركين حصروا عدداً من الإيجابيات تمثلت في التالي:
- ساعد إتفاق سلام الشرق في إيقاف الحرب ونزيف الدم بالإقليم.
 - إعترفت الاتفاقية بالتهميش والظلم التاريخي الواقع على الشرق الكبير.
 - قيام الاتفاقية صندوق إعادة إعمار وتنمية الشرق بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار لمعالجة الفجوة في الخدمات والتنمية، بالرغم من إفراغ الصندوق من مضمونه وعدم التزام الحكومة السودانية بالمبلغ المتفق عليه لاحقاً.
 - ساهمت الاتفاقية في تسليط الضوء على قضايا الشرق وجذب اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي إلى شرق السودان.



المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

اعلان نيروبي لقضايا التغيير بشرق السودان

فشل صندوق تنمية شرق السودان بالإيفاء بمهامه
في النهوض وتنمية الشرق وإنسانه لهيمنة وتبكم
المركز، وهدر إيراداته قبل وصولها للمستهدفين.



تنفيذ إتفاق سلام الشرق

تدارس المشاركون من القوى المدنية بـشرق السودان قضايا تنفيذ إتفاق سلام الشرق بالتفصيل الكامل حول ما تم انجازه وتنفيذه وما لم ينجز بعد مضي عقد من توقيع الإتفاق. وتوصل المشاركون الى الضعف الكبير وال فشل في تنفيذ مواد الإتفاق حتي بالمقارنة مع إتفاقيات السلام الأخرى التي وقعتها الحكومة السودانية مع فصائل المعارضة السودانية. وقد ارجع المشاركون أسباب الفشل في تنفيذ بنود الاتفاقية لجملة من الأسباب، منها:

- غياب الإرادة السياسية عند الحزب الحاكم، حزب المؤتمر الوطني، وبالتالي لدي الحكومة السودانية، في التنفيذ المخلص لإتفاق سلام الشرق، حيث وضحت محاولات الإلتفاف على بنود الاتفاق منذ بداية التطبيق بغرض إفراغها من محتواها وتصفية مطالب مواطني الشرق الكبير العادلة.
- إستئثار ممثلي حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالتمثيل وقيادة اللجنة العليا لتنفيذ الإتفاق، ثم تحويل تلك اللجنة الي كيان كسيح تمر عليه الشهور دون ان يعقد اجتماعاً.
- إستثمار الحزب الحاكم في رزع الفتق والخلافات بين قيادات جبهة الشرق، وإتباع نهج تفكيك الشركاء وعزل قيادات جبهة الشرق عن مجتمعاتهم وقواعدها وإبعاد العناصر القوية لتصبح جبهة الشرق مفككة وشريكا ضعيفا في تنفيذ الإتفاق.

• غياب الذراع السياسي لجهة الشرق الذي يشكل دعماً جماهيرياً للإتفاقية، وإنشغال اطرافها بالصراعات الداخلية.

بالإضافة للسرد والتقييم العام لإتفاق سلام الشرق والذي قام به المشاركون من القوى المدنية، عمل المشاركون كذلك على التقييم التفصيلي للمحاور الثلاثة للإتفاقية، محور السلطة، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ومحو الترتيبات الامنية. وجاء تقييم المشاركون لهذه المحاور الثلاثة على النحو التالي:

(١) محور تقاسم السلطة والقضايا السياسية

في التقييم الذي اجراه المشاركون في الورشة لمحور السلطة والقضايا السياسية الوارد في الاتفاقية، رأى المشاركون ان ما تم تنفيذه ضمن هذا المحور جاء شكلياً، وإهتم بالمحاصصات اكثر من القيمة السياسية للمشاركة. فقد منحت جبهة الشرق ٦٠ منصباً دستورياً، على رأسها منصب مساعد رئيس الجمهورية لرئيس الجبهة موسي محمد احمد، ومنصب مستشار رئيس الجمهورية للدكتورة أمنه ضرار، ومنصب وزير الدولة للطرق والنقل لمبارك مبروك، ويشكل ثلاثتهم تحالف جبهة الشرق الموقعة على الإتفاق. كما خصص محمور تقاسم السلطة (٨) مقاعد في المجلس الوطني و(١٠) مقاعد في المجالس التشريعية في كل من ولايات الشرق الثلاثة، هذا بالإضافة الي منصب نائب الوالي في كل من ولاية كسلا والقضارف، ومنصب وزير في ولاية البحر الاحمر ومستشار للوالي في ولايات الشرق الثلاثة.

بخلاف البنود المتعلقة بالمحاصصات وتقسيم المناصب، أكد المشاركون بان البنود الاخرى والاكثر أهمية في علاقتها بالقضايا السياسية الرئيسية لم تجد

طريقها من التنفيذ. حيث عدد المشاركون البنود الرئيسية التي لم تنفذ في القضايا التالية:

- رفض النظام تطبيق المادة (٣٥) من الفصل السادس من الاتفاقية والتي نصت علي تضمين الاتفاقية في صلب الدستور القومي حتي تكسب شرعيتها. وبعدم تطبيق هذه المادة الهامة اصبح إتفاق سلام الشرق غير ملزم دستورياً مما مهد الطريق لحزب المؤتمر الوطني الحاكم للتوصل عن الإتفاقية بعد الانتخابات العامة في ٢٠١٠، حيث اصبح الوصول الي المناصب الدستورية والهيئات العليا في الدولة خاضعا لمساومات حزب المؤتمر الوطني وللمفاوضات الفردية بين قادة جبهة الشرق ومسؤولي النظام، وبالتالي فقد الشرق دستورية المشاركة في السلطة علي المستويين القومي والولائي.

- التنكر لتنفيذ المواد (١٤) و(١٥) من الفصل الاول للإتفاقية، والخاصة بمشاركة مواطني الاقليم في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والشرطة والامن والبعثات الدبلوماسية والجهاز القضائي وكافة المؤسسات والهيئات القومية والسيادية. كما تم التنكر بعدم تنفيذ المؤتمر الإداري الخاص بمعالجة التشوهات في الهيكل الاداري في الدولة السودانية، والذي نصت عليه المادة (١٢) من الفصل الاول، والذي كان يهدف لمعالجة ضعف مشاركة مواطني الاقليم في المؤسسات القومية، هذا فضلاً عن التنصل عن المادة (٢٨) من الإتفاقية والتي نصت علي تكوين لجنة من الخبراء يتم تكوينها مباشرة عقب توقيع الاتفاقية لإجراء تقييماً خاصاً بمشاركة

مواطني الشرق الكبير في الخدمة المدنية.

- التماطل في قيام مجلس تنسيق الولايات الشرقية والذي جاء في الاتفاقية استجابة لطلب الوفد الحكومي، وكان الغرض منه استخدام مجلس التنسيق كبديل لاحتياط مطلب جبهة الشرق بالاقليم الواحد. حيث تعمدت الحكومة عدم قيام مجلس تنسيق ولايات الشرق خشية ان يعزز ذلك المجلس من وحدة الاقليم السياسية ويفتح الطريق للاقليم الواحد مستقبلا.
- تعمد الحزب الحاكم اجهاض قيام المؤتمر التشاوري الذي نصت عليه الاتفاقية والذي كان من المفترض عقده بعد توقيعها مباشرة بهدف حشد الدعم الداخلي للاتفاق عبر استطلاع راي مواطني الشرق الكبير حول بنود الإتفاقية. وقد جاء البند الخاص بالمؤتمر الاستشاري ممثلاً في فصلاً كاملاً في نص الإتفاقية. وجاء تعمد الحزب الحاكم في إجهاض قيام المؤتمر التشاوري حول الإتفاق خوفا من عودة قضية العدالة لضحايا مذبحه بورتسودن الي سطح الاحداث، خاصة وان عدم تضمين قضية العدالة والمحاسبة في الاتفاقية قد تسبب في سخط عام وسط مواطني الاقليم عن الاتفاقية. ايضاً كان للمؤتمر التشاوري ان يمثل فرصة جديدة وقوية لتعزيز الدور القيادي لجبهة الشرق وتعزيز علاقاتها مع جماهير الشرق الكبير، وهو ما يتعارض مع مخططات الحزب الحاكم الذي كان يسعى لإصطياد قادة الجبهة وعزلهم بعيدا عن جماهيرهم وقواعدهم الشعبية.

(٢) محور القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

قام المشاركون في ورشة قضايا التغيير والإستقرار في شرق السودان بتقييم مدى الإلتزام بتطبيق البنود الواردة تحت محور القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إتفاق سلام الشرق. حيث ذكروا انه وعلى الرغم من ان الاتفاقية قد اعترفت بالتهميش الاقتصادي والثقافي والاجتماعي كاحد الاسباب الرئيسية للنزاع في الاقليم، الا ان الإتفاقية قد فشلت في تقديم حلول متكاملة تعالج التهميش المركب الذي تعرض له سكان الاقليم. ولم تعطي الاتفاقية اي اهتمام الي قضايا الهوية واللغات وحضارة الشرق التي تعود الي عهود ما قبل الميلاذ، كما لم تقدم شيئا مملوسا لرفع المظالم التاريخية الناتجة عن الاقصاء الممنهج والمتعمد لهوية شرق السودان، وذلك على الرغم من وجود عنوان واضح في الاتفاقية للقضايا الاجتماعية والثقافية.

وتوصل المشاركون انه لا يوجد في محور الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قضية ذات قيمة فعلية سوي صندوق إعادة إعمار وتنمية شرق السودان، والذي خصصت له الإتفاقية مبلغ ستمائة مليون دولار. حيث رأى المشاركون من القوى المدنية ان الصندوق قد تم اجهاضه، وجاء ادائه ضعيفاً، غير ملتزم بالخطة الاقتصادية والتنموية المتكاملة المستهدفة للخدمات ولحل مشكلات الفقر والبطالة وفقر البنيات التحتية. كما فشل صندوق إعادة إعمار وتنمية الشرق في توفير الحد الادني من الخدمات الاساسية، فماتزال مياه الشرب والصحة والتعليم بعيدة عن متناول الغالبية العظمي من سكان الاقليم .

ووفقا للتقييم المفصل الذي قام به المشاركون لأداء صندوق إعادة إعمار

وتنمية الشرق، فإن اسباب فشل الصندوق تعود إلى ثمان خلفيات رئيسية، وهي:

- احتكار وهيمنة الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم للقرار داخل هيئات الصندوق بسبب ضعف التمثيل، حيث يمثل الحزب الحاكم بعشرة اعضاء مقابل ثلاثة اعضاء فقط لجبهة الشرق.
- عدم الوفاء بالمبلغ الذي التزمت به الحكومة السودانية والذي تراجع من مبلغ ٦٠٠ مليون دولار الى اقل من مائة وخمسة وعشرين مليون دولار، وفق لرواية الحكومة، و٧٥ مليون دولار وفق لرواية جبهة الشرق الشريك في الاتفاقية.
- غياب الشفافية والمحاسبية وسوء إدارة الصندوق. فقد ظلت حسابات الصندوق محجوبة عن الراي العام وعن جبهة الشرق، مما دفع جبهة الشرق الى اصدار بيان رسمي إتهمت فيه ادارة الصندوق بعزل ممثلي الجبهة بالصندوق، وإختيار مشروعات لم يتم الاتفاق عليها بين الشريكين.
- إتهام جبهة الشرق الهيئة التنفيذية للصندوق بانتهاك قانون المشتريات العامة وبالفساد في تنفيذ العطاءات والمناقصات. وقد اشار تقرير المراجع العام ايضا الي ضعف الاداء المالي للصندوق والى التناقض في حساباته وعدم الالتزام بالضوابط والاجراءات المالية السليمة في الصرف وإعادة تخصيص الموارد.
- غياب المعايير الاقتصادية والاجتماعية في اختيار المشروعات. حيث جاءت غالبية المشاريع التي تم تنفيذها بعيدة عن الحاجة الحقيقية لسكان المناطق التي شيدت فيها، وجاء تنفيذ معظمها

- بغرض حشد الولاء السياسي لمسؤولي الحزب الحاكم حيث ذهب بعضها الي قري كبار المسؤولين في الدولة والوزراء.
- تحويل المرافق الصحية والتعليمية التي انشاءها الصندوق الي مجرد مباني خالية من الكوادر الفنية ومن المستفيدين منها. حيث رصدت لجنة التقييم الحكومية التي تم انشاءها في نهاية العام ٢٠١٣ نحو تسعة وعشرون (٢٩) مرفقاً صحياً وتعليمياً من اصل ثلاثة وثلاثون (٣٣) تم إنشائها الا انها لا تعمل الان بولاية البحر الاحمر وحدها.
- قيام الصندوق بالدخول في مشاريع لا علاقة لها باتفاقية السلام او بأهداف صندوق إعادة إعمار وتنمية الشرق، كالمساهمة في تمويل خزان ستيت.
- الاعتماد علي الصندوق كمصدر وحيد لتمويل التنمية والخدمات بولايات الشرق الثلاثة، حيث جمدت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ميزانيات التنمية المتعارف عليها واكتفت بما يقدمه صندوق إعادة الإعمار، كما اوقفت الحكومة المركزية دعمها للولايات رغم سيطرتها الكاملة علي موارد الموانئ البحرية والجمارك وذهب ارياب وغيرها من موارد الاقليم الاخري.

(٣) محور الترتيبات الامنية

فيما يختص بتقييم محور الترتيبات الامنية الوارد في إتفاقية سلام الشرق، أكد المشاركون في ورشة قضايا التغيير والإستقرار الإستراتيجي بشرق السودان علي ان التنفيذ في هذا المحور لم يتجاوز قضية دمج عدد محدود

من مسرحي قوات مؤتمر البجا في القوات المسلحة والشرطة والدفاع المدني، وإعادة مجموعة منهم الي الخدمة المدنية، وتكوين لجنة اعلامية عليا للاهتمام بقضايا المسرحين من القوات. ووفقاً لحديث رئيس جبهة الشرق، موسي محمد احمد، فانه قد تمت تسوية قضايا جميع المسرحين وتوزيع ١٥٠٠ فرصة عمل لاستيعابهم، إلا ان ممثل اللجنة العليا للمسرحين من القوات ذكر وجود ٢٥٠ حالة في ولاية كسلا و٥٠٠ حالة في ولاية البحر الاحمر لم تتم تسويتها من ضمن مقاتلي مؤتمر البجا، مشدداً على انه حتي الذين تم استيعابهم في الخدمة المدنية لم يستلموا مرتباتهم لعدة شهور. وقد خاض مقاتلي مؤتمر البجا من المسرحين اعتصاماً شهيراً في العام ٢٠١٣، بعد مرور نحو ثمان سنوات من توقيع الإتفاقية، داخل مبني مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج، مطالبين بحقوقهم التي نصت عليها الاتفاقية، محتجين من التجاهل والتهميش الذي تمارسه عليهم الجهات المسؤولة بتنفيذ محور الترتيبات الامنية في إتفاق سلام الشرق.



نجحت الحركة الاسلامية الحاكمة في تشوية التجربة الفيدرالية كنظام أصلح للحكم، بعد استخدامه وتوظيف اسمه فقط دون تطبيق المحتوي الحقيقي للفيدرالية.

قضايا الحكم والمشاركة السياسية

أجمع المشاركون في ورشة التفكير الاستراتيجي علي أهمية قضايا الحكم والمشاركة السياسية في السودان، وإتفقوا على الخلفية التالية باعتبارها تمثل السياق العام والإطار التاريخي لتطور قضايا الحكم والمشاركة السياسية وعلاقات شرق السودان الكبير بالمركز السياسي في الخرطوم.

السياق العام والإطار التاريخي

جاءت نشأة شرق السودان الكبير ليضم ولاياته الثلاثة المعروفة كسلا والقضارف والبحر الاحمر. وتكامل اماط حياة سكانه بين الرعي والزراعة والتجارة والعمل في الموانئ البحرية. وظهرت وحدته الجغرافية السياسية أبان اعادة تشكيل الدولة السوډانية في مرحلة الاستعمار التركي- المصري، حيث اطلق عليه في ذلك الوقت اسم اقليم التاكا. وكان يضم اضافة الي مساحته الحالية اجزاء من اقليم قاش بركة باريتريا الحالية، حيث تعيش فيه نفس المكونات الاجتماعية، وكانت عاصمة اقليم التاكا حينها في مدينة القضارف قبل انتقالها الي مدينة كسلا.

وتتمثل الخصوصية الاجتماعية للشرق الكبير في مكونه الاساسي من شعب البجا بقبائله المعروفة والمقسمة الي ستة نظارات، وهي الهدندوة والبنو عامر والامرار والبشاريون والحباب والحلنقة، وعدد من العموديات المستقلة، اضافة الي مجموعات سكانية اخري تعتبر جزءا لا يتجزأ من مجتمع الشرق الفريد في تنوعه كالشكرية، ودار بكر، والهوسا، والفلاته،

فضلا عن المجموعات السكانية من الهجرات التي اتخذت من الاقليم مسكنا لها من اليمينين والهنود والرشايدة. طالب مواطنو الاقليم بالحكم الفيدرالي منذ وقت مبكر، وبعد سنوات قليلة من استقلال السودان. ويعتبر مؤتمر البجا من أوائل التنظيمات السياسية في التي تنبعت الي أهمية النظام الفيدرالي في السودان وضرورة اتخاذه كنظام للحكم عندما تم تضمين هذا المطلب في مذكرة مؤتمر البجا التأسيسية في العام ١٩٥٨، معتبرين ان خصوصيات الشرق الكبير تتطلب منحه صلاحيات واسعة في إداره شؤون الحكم والسلطة في إطار الدولة السودانية الموحدة.

الفيدرالية/ اللامركزية في إطار الحكم الشمولي

لم يجد مطلب مواطني شرق السودان الكبير في الحكم الفيدرالي اذناً صاغية واهتمام من مختلف الحكومات المركزية، سوى في منتصف السبعينات، أبان حقبة حكم الرئيس الاسبق جعفر نميري، وذلك عندما تم تطبيق قانون الحكم الاقليمي اللامركزي، وتم تقسيم السودان حينها الي ستة أقاليم، اعتبر الاقليم الشرقي كياناً قائماً بذاته، حيث قسم الي ثلاثة محافظات ضمت البحر الاحمر وكسلا والقضارف. وقد انتهت تلك التجربة الي الفشل التام بسبب غياب الديمقراطية وسيادة حكم الفرد وتدخلات السلطة الاتحادية وانعدام المؤسسة والمحاسبية، مما اضعف الصلاحيات اللامركزية التي منحت للاقاليم حينها. وقد انتهت تجربة حكم مايو بانتفاضة شعبية تلتها فترة الديمقراطية الثالثة - ١٩٨٥ الى ١٩٨٩- والتي كان من المتوقع ان تشهد ازدهارا للحكم للفيدرالية. الا ان

التخبط الذي كان سمتها العامة، اضعفت فيه الحقبة الديمقراطية، والتي تنمو وتترعرع في ظلها نظم وآليات الحكم الفيدرالي، أضعفت آخر فرص ترسيخ اللامركزية والفيدرالية الحقيقية قبل هيمنة الإسلام السياسي على الحكم بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

حكم الانقاذ، والذي دشن لشمولية جديدة في ١٩٨٩، تحت راية الاسلام السياسي، لم تكن الفيدرالية ضمن خيارات الحركة الاسلامية الحاكمة. فالحكم الفيدرالي اللامركزي، وما يعنيه من احتفاء وترسيخ للتنوع والتعدد، يتناقض مبدئياً مع تصورات الإسلام السياسي الحاكم لدولة ذات توجه ايدولوجي عروبي اسلاموي، حيث يعتبر هذا التوجه ان قضايا التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي بمثابة عدوئها الاول، لذا فهي ترفضه. ولم يكن نظام الحكم الجديد راغباً في نظام يسمح للمجموعات الغير عربية او الغير منضوية تحت ايدولوجيته بان تحكم نفسها، ناهيك عن المشاركة في حكم البلاد عامة، وهو ما ظل سكان الشرق الكبير يعانون منه لنحو ثلاثة عقود.

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، جاء دستور ٢٠٠٥ كافضل الدساتير التي شخضت مشكلة الحكم في السودان، حيث وضع الدستور تصورا معقولا لكيفية تقاسم السلطة والثروة وحدود الصلاحيات التي تتمتع بها كل من الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات. كما قدم دستور ٢٠٠٥ اعترافا حقيقيا، وللمرة الاولى، بضرورة التعامل الإيجابي مع التنوع الثقافي والاجتماعي والاثني ووضع ذلك في بنوده المتعددة، هذا اضافة الي ان باب الحريات والحقوق الاساسية والذي جاء شاملا وواضحا، خاصة في مواده المتحدثة عن الحقوق المدنية والسياسية والمشاركة في الحياة

العامة. الا انه ومرة اخرى، جاء اعتماد اللامركزية ضمن هذا الدستور دون اطار ديمقراطي حاكما ومطورا لها. فقد اثبتت التطورات السياسية ان اتفاق السلام الشامل قد قاىض التحول الديمقراطي بسلام نسبي في جنوب السودان ادي في النهاية الى انفصاله.

جاء دستور ٢٠٠٥ محاولاً لتقديم معالجات جذرية لجوهر مشكلات السودان، وبصورة خاصة قضية التعدد والتنوع الثقافي والإجتماعي، وذلك على النقيض من رؤية الحركة الاسلامية الحاكمة، والتي سعت لإقامة نظاماً شمولياً قامعاً للحريات ولحقوق الشعوب الاصلية من خلال رفع الشعارات الدينية والتصورات العروبية والاسلاموية. لم يجد حزب المؤتمر الوطني الحاكم من مناص سوى القبول بالدستور الإنتقالي للعام ٢٠٠٥، وذلك في إطار التسوية التي اوقفت الحرب، كما ساعدت الحزب الحاكم من التخلص من ضغوط المجتمع الدولي ووفك العزلة الطويلة. الا ان ما اتضح بعد توقيع اتفاق السلام واعتماد الدستور الإنتقالي قيام حزب المؤتمر الوطني الحاكم في وضع الخطط لافراغ الدستور من مضمونه، حيث تم تحويل الحكم اللامركزي نظام شكلي اتسم بتغول المركز علي صلاحيات الولايات، بما فيه تفريغ مفوضية التخصيص ومراقبة الإيرادات من اهدافها، الامر الذي جعل الولايات ضعيفة في الحكم المحلي والقرار الاقليمي واستمرت في إستجداؤها للتنمية والخدمات من السلطة المركزية في الخرطوم. تعمدت كذلك السلطات المركزية تشوية الحكم اللامركزي باستغلاله وتوظيف القبلية والاستقطاب الاثني وحشد الولاء للحزب الحاكم ضمن تقسيمات الحكم اللامركزي، بحيث استولت مجموعات معينة علي مقاليد الحكم في كل ولاية، مما افقد المواطنين الثقة في

الحكم اللامركزي حتي لم يجد من يدافع عنه عندما اصدر الرئيس البشير تعديلاته الدستورية في نهاية العام ٢٠١٥، والتي قضت علي الحكم الفيدرالي وما جاء في دستور ٢٠٠٥ بجرة قلم. وهكذا نجحت الحركة الاسلامية الحاكمة في تشوية التجربة الفيدرالية كنظام أصلح للحكم، بعد استخدامه وتوظيف اسمه فقط دون تطبيق المحتوي الحقيقي للفيدرالية.

مطالب المشاركين في القضايا المتعلقة بالحكم والمشاركة السياسية

- إعادة تأسيس نظام الحكم اللامركزي، بان يقوم في ظل نظام حكم ديمقراطي يستند علي إشاعة الحريات والتداول السلمي للسلطة وتعزيز حقوق المجموعات الاصلية وحقوق الانسان، يعترف بالمحليات والولايات والاقليم والحكومة الاتحادية كمستويات متوازية للحكم، وينقى من التشوهات التي لحقت به خلال فترة الحكم الحالية.

عودة إقليم الشرق الكبير موحداً أرضاً وسكاناً، بولاياته الثلاثة كسلا والقضارف والبحر الاحمر، علي ان يحظي بسلطات حقيقية علي كافة مستويات الحكم، وتخصص له الموارد الكافية لإحداث التنمية الحقيقية.

- الحد من تغول وهيمنة الحكومة الاتحادية علي سلطات الاقليم الموحد، ووقف تدخلاتها ورفع يدها عن الموارد الطبيعية، علي ان يمارس المركز سلطات سياده، والامن القومي، ووضع السياسات العامة، والتوزيع العادل للثروة القومية، وبما يتناسب وحوجة الاقاليم حسب نسب سكانها وخصوصيتها.

- معالجة الاثار السالبة للتداخل بين الحكم اللامركزي والولاء الطائفية والقبلية والسياسية، وذلك بإشاعة الحريات والحق في المشاركة في العمل العام ونشر الوعي بين الجماهير ورفع القيود عن منظمات المجتمع المدني واصدار القوانين التي تحدد الادوار والمسؤوليات والعلاقات بين كافة مستويات الحكم.
- اتاحة الحريات الغير منقوصة للحزاب السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية والعمل من اجل انتشارها وتمدها جماهيريا على كافة المستويات والمناطق المجتمعية.
- تنظيم ورش ومنتديات ودراسات لمناقشة قضايا الحكم اللامركزي بمشاركة المجتمع المدني والخبراء والقانونيين، والإستعانة بالتجارب الجيدة إقليمياً ودولياً مثل التجربة الهندية والكندية وجنوب افريقيا، وذلك لتطوير رؤية حديثة ومناسبة لتطبيق الحكم اللامركزي في السودان.
- الضغط من اجل الإنتساب للمؤسسات القومية علي اساس المواطنة المتساوية، وهما يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي في السودان، ومعالجة التشوهات الراهنة في المشاركة فيها، خاصة ضعف مشاركة مواطني الشرق في الخدمة المدنية والمؤسسات القومية والسيادية.
- رفع الظلم عن ثقافات شرق السودان التي عانت التهميش والاقصاء الممنهج والمتعمد، والاعتراف بحضارة وهوية الشرق وبالتنوع الإجتماعي والثقافي، وضرورة المحافظة على الإرث الثقافي من لغات وتراث وآداب وفنون تجسد روح التنوع والتعايش وأهمية تنمية

الموروثات والعادات والتقاليد الإيجابية.

- الاعتراف بلغات الاقليم كلغات قومية والعمل علي كتابتها وحفظها وتطويرها واستخدامها في وسائل الاعلام وفي التعليم وفي التوعية والارشاد، وإعتمادها كلغات رسمية في مستويات الحكم الاقليمي والولائي والمحلي بالشرق الكبير.

- التأمين على أهمية قضايا الشباب والمرأة والفئات التي عانت من الفقر والنزوح، وضرورة وضع قضايا هذه الفئات في صدارة المجهودات والمبادرات التي تعزز مشاركتها في مختلف مستويات الحكم، ودعمها لعملية الإستقرار والتغيير الإيجابي في الشرق.

وفي ختام المناقشات أكد المشاركون على أن قضايا السلطة والعلاقة بالمركز، للتعقيدات التي صاحبت تطبيقها، تتطلب قيام منبر تفاوضي جديد لمعالجة أزمات شرق السودان، حُددت أهدافه ومجالات عمله، وذلك في إطار الحل الشامل للأزمة السودانية، وبتنظيم وإدارة القوى السياسية والمدنية بشرق السودان، وبمشاركة القوى السياسية والمدنية السودانية، والمتخصصين في مجالات الأمن والإقتصاد والتنمية والحكم الفيدرالي، وبتوفير ضماناته الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض وضع الصور المثلى لنظم ومستويات الحكم في الإقليم.



المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

اعلان نيروبي لقضايا التغيير بشرق السودان

فشل صندوق تنمية شرق السودان
بالإيفاء بمهامه في النهوض
وتنمية الشرق وإنسانه لهيمنة وتحكم المركز،
وهدر إيراداته
قبل وصولها للمستهدفين



الثروة والموارد الإقتصادية والتنمية

اجمع المشاركون في ورشة التفكير الاستراتيجي حول قضايا الاستقرار والتغيير في شرق السودان علي اهمية محور الثروه والموارد الطبيعية بالاقليم، وعلي دوره الاستراتيجي في ازالة التهميش والظلم التنموي الذي تعرض له الاقليم. كما قام المشاركون في الورشة برصد اهم ثروات الاقليم وموارده الاقتصادية وما تعانيه من استغلال واهمال وسوء استخدام، ومن ثم خلصوا الي اهم القضايا الحيوية التي تمثل مطالب أهل الشرق التنموية.

خلفية عامة

يعتبر شرق السودان من أكثر مناطق السودان تخلفاً. وعلى ضوء تقارير الأمم المتحدة، فان مؤشرات التنمية تفيد بأن نسبة الفقر تمثل (٥٨%) في البحر الأحمر و(٥٠%) في القضارف، وهي أعلى من معدلات خط الفقر القومي الذي يمثل (٤٦%) في السودان. كما تشمل المؤشرات معاناة نسبة (٤٤%) من السكان من نقص الغذاء، كما إن ولاية البحر الأحمر تعتبر اقل ولايات السودان في نسبة معدل الإلتحاق بالتعليم الاساسي (١٣,١%)، وتشير الفجوة في النوع الإجتماعي إلى ان نسبة النساء في التوظيف لا تتعدى (١٤,٣%)، وأن (٥٠%) من سكان الإقليم يعانون من عدم الحصول على المياه الصالحة للشرب. بهذه الإحصاءات المؤثقة، يتضح بان سكان الشرق الكبير، بالمقارنة مع

اقاليم السودان الأخرى، هم الأكثر معاناة وفقراً، يفاقم منها فضلاً عن التهميش التاريخي، التغييرات المناخية وماتسببه من مجاعات وجفاف، هذا بالإضافة الي تدهور الموارد الطبيعية والبيئية وإرتفاع نسب عطالة الشباب، وإرتفاع معدلات وفيات الامهات والاطفال، وأمراض سوء التغذية، وإنتشار امراض السل الرئوي والكلازار والعمي الليلي والامراض المستوطنه والحميات.

يُبرز هذا الواقع الأليم الذي يعيشه مواطني شرق السودان، خاصة في تناقضه الصارخ مع الثراء الاقتصادي والموارد الطبيعية الكبيرة الذي يزخر بها الاقليم، يُبرز ما يشعر به إنسان شرق السودان من الغبن والظلم والتهميش من قبل صناع السياسة والقرار في المركز السياسي في تعاملهم مع قضايا إستغلال وتوزيع الثروات والتعامل مع موارد الإقليم وتوزيعهم للخدمات الاساسية.

وقد ناقشت ورشة قضايا التغيير والاستقرار في شرق السودان قضايا الثروات والموارد الاقتصادية بالتفصيل، حيث قام المشاركون في الورشة برصد وتحديد الموارد والثروات التي يتمتع بها شرق السودان، وتمثلت في الآتي:

- ينفرد الاقليم بين اقاليم السودان المتعدده باطلالته علي البحر الاحمر، الممر الإستراتيجي للملاحة الدولية. كما توجد بالاقليم كافة منافذ وموانئ السودان البحرية التي تَعَبُرُ من خلالها كافة الصادرات والواردات، اضافة الي خدمات الترانزيت لكل من اثيوبيا وجنوب السودان وتشاد وافريقيا الوسطي. وتدر هذه المواني موارد كبيرة الي خزينة الدولة، تستحوذ عليها جميعا السلطة المركزية في

- الخرطوم دون ان تخصص ولو نسبة ضئيلة منها علي الصرف علي التنمية اوالخدمات الاجتماعية بالشرق.
- يتمتع الاقليم بساحل بحري علي البحر الاحمر بطول (٧٨٠) كيلومترا، من بئر شلاتين علي الحدود المصرية الي راس كسار علي الحدود الارترية. الا ان ذلك الساحل الثري بالموارد يعاني الاهمال والتجاهل، حيث وصلت اللامبالاة حدود اللامعقول بتجاهل السودان كامل الحقوق التي منحتها له اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار للعام (١٩٨٢) والتي اعطته عمق اضافي ومساحات كبيره علي البحر الحمر، حيث تنص الاتفاقية علي ان الجرف القاري يشمل قاع وباطن ارض المساحات المغمورة التي تمتد الي ما وراء البحر في جميع انحاء الامتداد الطبيعي للاقليم البري، وحسب الاتفاقية تم تقسيم ذلك الامتداد الي ثلاثة مناطق هي البحر الاقليمي، المنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة. ويمتد البحر الاقليمي الي (١٢) ميل بحري، والمنطقة المتاخمة الي (٢٤) ميل بحري وفقاً للقانون الدولي، ويمكن للمنطقة الاقتصادية الخالصة ان تمتد حتي (٢٠٠) ميل بحري. إلا ان الحكومة السوډانية، ورغم التصديق على الاتفاقية الدولية لقانون البحار، الا انها مازالت تعمل بقانون الاقليم البحري والجرف القاري السوډاني للعام ١٩٧٠، والذي بموجبه أسقط كل الإمتيازات التي توفرها الإتفاقية الدولية، بما فيها خسارته لمساحات مائة كبيرة فرطت الحكومة في تطبيق مبدأ السيادة الوطنية عليها.
 - يزخر شرق السودان بثروة سمكية ضخمة بجانب الاصداغ

والحدائق والشعب المرجانية. الا ان قطاع الموارد المائية يفتقر الي الاهتمام، حيث يعاني من الصيد الجائر، وفوضي تراخيص الصيد للشركات الاجنبية، ومن التلوث البيئي الناتج عن مخلفات السفن العابره للبحر الاحمر والتي تفرغ حمولتها في المياه الاقليمية السودانية لقاء مبالغ زهيدة مقابل ذلك التلوث.

- يحظي الاقليم بمستوي معقول من الامطار الموسمية أهله لان يكون اقليما زراعياً ورعويماً بامتياز. كما توجد بشرق السودان بعض مشاريع الري المروري مثل مشروع حلفا الجديدة وجزءا كبيرا من مشروع الرهد الزراعي اضافة الي مشاريع دلتا القاش وطوكر. وتشكل منطقة القضارف اكبر مخزون لإنتاج الغذاء في البلاد، ومع ذلك لا تزال قضايا الجوع ونقص الغذاء وتفشي امراض سوء التغذيةه هي سمات لا تفارق معظم سكان شرق الذي يمثل سلة غذاء السودان.

- يمتاز شرق السودان كذلك بثنائه الامطار ومياه الخيران الجارية وبإمكانيات تجميع المياه، بما يوفر مياه الشرب للانسان والحيوان ويمكن من ري المحاصيل الزراعية. الا ان الواقع يكشف عن مفارقة في الحصول علي المياه حتي في المدن الرئيسية الكبرى كالقضارف وبورتسودان، حيث يعاني إنسان الشرق من العطش وشح مياه الشرب النظيفة في المدن والأرياف.

- يوجد بالاقليم ثروه حيوانية كبيره بحكم وجود العديد من المجموعات الرعوية بالاقليم. الا ان هذه الثروة تعاني من قلة مصادر المياه وقفل المسارات وتقلص المراعي التي انحسرت بسبب

التمدد في الزراعة المطرية، الأمر الذي فاقم من حدة التنافس علي الموارد الطبيعية ومن ثم تولد الصراعات القبلية والصراعات بين المزارعين والرعاة، مما أدى الى تهديد السلم الاجتماعي. كما يعاني قطاع الرعي ايضا من الاهمال وانعدام الادوية والامصال والخدمات البيطرية الضرورية.

- يزخر الاقليم بثروات كبيرة من المعادن كالذهب والجبص والرخام والحديد والكروم والمنجنيز والنحاس، بالاضافة الي التوقعات بمخزون وافر من الغاز الطبيعي والبترو. ومع ذلك، لا يدرك إنسان الشرق من أمر هذه الثروات، حيث تمثل احدي الأسرار التي تهemin عليها السلطة المركزية في الخرطوم. كما ان مشروعات التعدين الجارية الان يكتنفها الغموض ووتنعدم فيها للشفافية، اضافة الي ان عمليات التنقيب فيها تتم خصما علي السكان المحليين وعلي مواردهم المحدودة وخصما علي الموارد الطبيعية بالاقليم بسبب الاستخدام المفرط للكيمياويات وعدم التزام شركات التنقب بالمعايير البيئية المعروفة.

- يوجد بشرق السودان بعض الصناعات التحويلية، مثل تكرير البترول وصناعة السكر والغزل والنسيج ومعاصر الزيوت ومصانع تعليب وتجفيف الفاكهة والبصل. وكان من الممكن أن تسهم هذه الصناعات في بناء المهارات الفنية ووتوظيف عدد كبير من ابناء وبنات الإقليم مما يحسن من ظروف حياتهم وحياة وأسرهـم المعيشية. إلا ان القطاع الصناعي، كبقية القطاعات الاخرى بالاقليم، ظل يعاني من الإهمال التام حتي توقفت معظم المصانع عن

الانتاج بسبب السياسات الاقتصادية، واصبح من الصعوبة الحديث عن صناعات في شرق السودان.

- يتميز الاقليم بتنوعه البيئي، وتقع به اجزا واسعة من محمية الدندر. ومع ذلك يعاني الشرق من التدهور المتسارع في البيئة وتاكل في التربة وتقلص مساحات الغابات بسبب التوسع العشوائي في الزراعة الآلية والقطع الجائر للاشجار والرعي المفرط والغير منظم الناتج عن تقلص المراعي والتمدد العمراني والحضري. كما تعاني الموارد البيئية بالاقليم من الاستخدام العشوائي للكيمياويات في الزراعة والتنقيب عن الذهب هو ما اثر سلبا علي حياة الملايين من السكان خاصة في المناطق الريفية.



القضايا الحيوية ومطالب الشرق التنموية

على ضوء تشخيص المشاركين في الورشة لأهم الموارد والثروات الاقتصادية والطبيعية في الإقليم، والاشكالات البنيوية والتهميش الذي ظل يعاني منه الشرق، وضع المشاركون أيديهم علي عدد من القضايا الحيوية التي تشكل اهم مطالب الاقليم التنموية، حيث تمثلت المطالب في الآتي:

- تخصيص نسبة لا تقل عن (50%) من الموارد بالإقليم، بما في ذلك إيرادات المواقي البحرية، لدعم التنمية بالشرق.
- تخصيص موارد ثابتة مرتبطة بمشروعات تنموية وخدمية محددة لإعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية بالإقليم، بالتركيز على المناطق الأكثر تخلفاً والأكثر حوجة، وذلك من اجل معالجة الظلم التاريخي وسد الفجوة التنموية والاقتصادية والاجتماعية بالإقليم، وبما يُمكن الشرق من اللحاق بمؤشرات التنمية في بقية اقاليم السودان الاخرى.
- إستفادة الاقليم ومواطنيه بالحصول على عائدات الموارد الطبيعية، من الثورات في البحر الاحمر والذهب والجبس والرخام والكروم والنحاس والغاز الطبيعي والبتترول، وذلك ضمن خطط تنموية متفق عليها للإستفادة من هذه الثروات.
- إجراء مسح شامل لتوفير قاعدة معوماتية حول الإستثمارات، وإعداد الخريط الخاصة بإستخدامات الأراضي في الشرق، وإعداد الدراسات بما يراعي عدم تأثير المشروعات التنموية أو الاستثمارات الاقتصادية

- على هضم حقوق القوميات والسكان المحليين في الاراضي أو تؤدي الى إهدار الموارد البيئية.
- مراجعة قانون تسجيل الأراضي للعام (١٩٧٠) وتقنين وضع الأراضي التي لم يشملها التسجيل بموجب قانون (١٩٢٥)، والتقيد بمعايير الشفافية والمحاسبية بوضع منهج متفق عليه لحيازة واستخدامات الاراضي والتصرف فيها، وتشجيع إنشاء شركات مساهمة عامة للسكان المحليين تمكنهم من الإستفادة الجماعية من الإراضي، وبما يجعل الأرض ميزة إيجابية داعمة للتعاون والتعايش بدلا من ان تكون مصدراً للنزاعات.
 - الإهتمام بتنمية الموارد الطبيعية بشقيها الزراعي والغابي بطرق علمية تقوم بها مراكز بحثية مختصة، والتقيد بمعايير الشفافية والمحاسبية، والإستهداء بالمعايير والسياسيات التي نصت عليها الوثائق الدولية والإقليمية المرتبطة بالإرض وإستخداماتها.
 - الإهتمام بالبحر الاحمر كمورد طبيعي رئيسي وهام للاقليم اولاً والسودان عموماً، والاستغلال الامثل لموارده، التي يمكن ان توفر موارد حقيقية تغطي احتياجات الاقليم وتساهم في دعم الموازنه المركزية، وذلك بالتخلي قانون الاقليم البحري والجرف القاري لسنة ١٩٧٠ الساري الان والعمل باتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ باعتمادها كقانون وطني، واتخاذ التدابير الضرورية للحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الصيد البحري الجائر وفوضي تراخيص الصيد للشركات الاجنبية والتلوث البيئي الناتج عن مخلفات السفن، ووضع خطط علمية بمشاركة

- القيادات والخبراء من الاقليم للاستغلال الامثل للموارد البحرية بصورة عامة.
- الاهتمام بتنمية قطاعات الرعي والزراعة، والعمل من اجل احداث التحول الحقيقي في حياة مواطني الريف بالاقليم بإنجاز نقلة حقيقية في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، وعمل مراكز للاشعاع الثقافي في المناطق الريفية لفك عزلتها وربطها بعمليات التغيير التنموي.
 - الاستثمار في الانتاج الزراعي والحيواني بالتركيز على الصناعات المرتبطة بهذه القطاعات، مثل صناعة الزيوت والنسيج، وتعليب الفاكهة، وصناعة الجلود، وتجفيف البصل والخضروات، وغيرها من مجالات الصناعة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، وبما يوفر كذلك فرصاً لعمل الشباب ومصادر دخل مستديمة تعالج مشكلة العطالة.
 - معالجة قضايا مياه الشرب النظيفة، والاهتمام بمشروعات حصاد المياه والاستفادة منها في المشروعات الزراعية والرعية.
 - التعامل مع قضايا إعادة إعمار وتأهيل وتنمية مشروعات دلتا القاش وطوكر وحلفا الجديدة ومشروعات الزراعة الآلية المطرية كقضايا تنموية وإقتصادية هامة تتطلب الإلتزام والتمويل والإدارة الجادة لصالح الإقليم ومواطنيه.
 - الاهتمام بالثروة الحيوانية بفتح المسارات، وزيادة مساحات الرعي، وتزويدها بمصادر المياه، وتوفير الامصال والادوية والخدمات البيطرية، والاهتمام بالرعاة ومدتهم بخدمات التعليم والصحة

والخدمات الاجتماعية.

- محاربة الجهل والأمية بوضع خطط للتوعية والتعليم المستمر القريب من السكان، وتنظيم حملات محو الامية الابدجية والوظيفية والحقوقية، والتوعية بقضايا النوع وحقوق النساء، وتنظيم برامج عمل منتظمة يقودها شباب وشابات الاقليم، خاصة في مجالات الارشاد الاجتماعي والانتاجي، واستخدام تقنيات الاتصال الجماهيري والسينما الارشادية ونوادي المشاهدة وغيرها من الانشطة التي ترفع من وعي المواطن وتربطه بما يحدث من حوله من تطورات.
- التاكيد علي حقوق الطفل في الحماية والرعاية والتعليم والصحة، والاهتمام بالتعليم في مختلف المراحل من رياض الاطفال ومدارس الاساس والثانوي والجامعي، والتعامل مع قضية التعليم بتعقيداتها الاجتماعية والثقافية والتعامل معها، وتخصيص موارد قومية تستهدف خدمات التعليم الاساسية.
- العمل على سد الفجوة النوعية بالاقليم بالاعتراف بادوار النساء والمرأة في الشرق في عمليات التنمية وفي التغيير، وتمكينها للقيام بتلك الادوار عبر القضاء علي كافة اشكال التمييز ضدها، وتعزيز دورها ومشاركتها في العمل العام، ورفع قدراتها وكفاءتها في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- الاهتمام بالبيئة بوضع قيود ورقابة صارمة لاستخدام الكيماويات الضارة بالبيئة وبالانسان، ومحاربة القطع الجائر للاشجار، واعداد وتنفيذ برامج واضحة ومحدده لبناء القدرات حول رعاية وتطوير

البيئة، بما فيها إعادة تاهيل الغابات والمراعي وصيانة التربة ورفع الوعي باهمية البيئة بين المواطنين.

- وضع القوانين والنظم التي تنظم وتسهل التجارة الحدودية بين ولايات الشرق وبينها ودول الجوار، على توضع في الإعتبار الفائدة الاقتصادية المباشرة التي تعود على مواطني الاقليم.

وفي ختام مناقشات المشاركين في محور الموارد الاقتصادية والتنمية، واكدوا علي وجود قضايا حيوية لم يتم تناولها بالعمق والاتساع المطلوب كقضايا الاقتصاد الكلي في شرق السودان، حيث دفعوا في هذا الخصوص الي اهمية ادراجها ضمن حزمة مشروع السياسات البديلة على المستوى القومي، والقيام بالدراسات حول هذه القضايا لمناقشتها في ورش العمل المتخصصة بقضايا الاقتصاد الكلي.

كما شدد المشاركون علي محورية قضية الثروة والموارد الاقتصادية والتنمية في شرق السودان الكبير، واهمية اعتمادها، سياسيا، كمحور رئيسي ضمن محاور المطالبة بقيام المنبر التفاوضي لمعالجة ازمت شرق السودان ضمن الحل الشامل لازمت السودان المركبة.

القضية الأمنية بالشرق تضخمت وأصبحت
خطراً على الحياة اليومية لإنسان الشرق
وتشكل انتهاكاً للسيادة الوطنية،
وتهديداً للأمن والسلم الإقليمي والدولي



الهجرة، الحدود والقضايا الأمنية

اجمع المشاركون في ورشة التفكير الإستراتيجي حول قضايا الاستقرار والتغيير في شرق السودان على الارتباط والإعتماد المتبادل بين القضايا الأمنية ومسألة الحدود وأزمة الهجرة بالشرق، وان التعامل مع الازمات المرتبطة بهذه القضايا وايجاد الحلول لها يجب ان يتم وفقا لهذا المنظور. حدد المشاركون الخلفية التالية باعتبارها تمثل السياق العام والإطار التاريخي لتطور قضايا الهجرة والأمن والحدود في شرق السودان.

السياق العام والإطار التاريخي

تاريخيا، ارتبط شرق السودان الكبير بالهجرة والتجارة الحدودية، مثل هجرة المجموعات السكانية من اليمنيين والهنود والرشايدة الى الشرق، حيث انصهرت مجموعات منها في المجتمع السوداني بالشرق، بينما حافظ عدد منها على هويته المتفردة مثل المجموعات السكانية من الهنود والرشايدة.

اما عن الحدود، فيتميز الشرق الكبير بطول واتساع حدوده الجغرافية مع الدول الخارجية، حيث يجاور الإقليم مباشرة دول إثيوبيا واريتريا ومصر، إضافة لمحازاة الإقليم لساحل عريض وممتد عبر البحر الأحمر تقابله دول المملكة العربية السعودية ودولة اليمن، مما جعل الإقليم بمثابة البوابة الإفريقية إلى العالم العربي ودول الشرق الاوسط. وساعدت هذه الحدود الممتدة على تشجيع وتسهيل حركة الهجرة والتجارة والرحلات السكانية

من وإلى مناطق شرق السودان.

وكشأن المناطق الحدودية الأخرى في السودان وغيره من بلاد، يشهد إقليم الشرق الكبير تداخلاً اجتماعياً وثقافياً كبيراً- على المستوى الإثني واللغوي والعادات والتقاليد- مع مواطني اثيوبيا واريتريا المستقرين في الحدود المتاخمة لشرق السودان، حيث لم تمثل الحدود الجغرافية بين الدول اي حاجز سياسياً أو جغرافياً للحركة والاستقرار بين ضفتي الحدود. وساهم هذا التداخل التاريخي الجغرافي بين السودان واثيوبيا واريتريا في خلق حالة فريدة من التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي لسكان الإقليم.

وتعود معرفة الإقليم بمصطلحات وماهية اللجوء إلى العام ١٩٦٧، وذلك بعد عبور عشرات الآلاف من السكان للحدود مع دولة اثيوبيا حينها إلى الشرق بسبب إندلاع الحرب بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية للتحرير الإريتري، أو ما عرف بحرب التحرير الإريتريّة. وعلى إثر حركة اللجوء الواسعة هذه تم وضع أول قانون لتنظيم عملية اللجوء في السودان في العام ١٩٧٤.

وبالرغم من التدفق الواسع لعشرات الآلاف من اللاجئين من دولتي اثيوبيا واريتريا خلال العقود السابقة، ونتيجة لذلك إنتشار العديد من معسكرات اللجوء بمختلف مناطق الشرق مثل معسكرات شجراب وودشريقي، بالإضافة إلى تعدد وتطور أسباب اللجوء من أسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية، إلا ان ظاهرة اللجوء الواسع إلى شرق السودان طيلة التاريخ المعاصر لم تمثل مهدداً كبيراً على مناطق وسكان الشرق الكبير، وتم التعامل معها طيلة السنوات الماضية ضمن الحراك السكاني والاجتماعي والثقافي الطبيعي عبر الحدود.

المعلم الرئيسي الآخر ضمن السياق التاريخي والمعاصر للقضايا الامنية والحدود يعود إلى منتصف حقبة التسعينات والنصف الاول من الالفينات، وهو العقد الذي إتخذت فيه قوات المعارضة السودانية، ممثلة في قوات التجمع الوطني الديمقراطي، لشرق السودان مسرحاً للكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في الخرطوم، وفي مقدمتها مشاركة مجموعة مقدره من مواطني الإقليم ضمن قوات مؤتمر البجا المعارض.

وبتوقيع إتفاق سلام الشرق، المعروف بإتفاقية أسمر في العام ٢٠٠٦، والذي بالرغم من إيقافه للحرب في الإقليم، وتثبيته واعترافه بالمظالم التاريخية والتهميش، إلا أنه وكما تم نقاشه ضمن محور تقييم الإتفاقية، قد فشل في إخراج الإقليم من الأزمات المركبة، حيث إنحسرت عند توقيعه الأزمات الأمنية بمعناها التقليدي في الاقليم، ولم يتبقى منها في ذلك الوقت سوى قضيتي تسريح القوات المقاتلة من مؤتمر البجا وقضية مخلفات الحرب من الألغام الأرضية والقنابل المدفونه.

أما قضية الهجرة بالمعني والإهتمام الكبير بها في الفترة الأخيرة، فهي تمثل تطور نوعي جديد وكبير يغفل كل الخلفية والسياق المؤطر للقضايا الأمنية والحدودية وقضية الهجرة في ترابطها وتداخلها التاريخي والمعاصر، بما فيها الإهمال الحكومي والدولي بقضية الهجرة لإشراك مواطني وقيادات الشرق الكبير في التعامل والبحث عن الحلول لقضية الهجرة والجريمة المنظمة المرتبطة بها من جرائم التهريب والإتجار في البشر وتجارة الاعضاء البشرية والمخدرات وتجارة وتهريب السلاح.

القضايا الامنية الرئيسية في الشرق الكبير

خلص المشاركون في اجتماع القوى المدنية حول أزمات شرق السودان إلى أن القضايا الأمنية في الشرق الكبير، وبعد إنقضاء عقد من الزمان على توقيع إتفاق سلام الشرق بما فيه تنفيذ الترتيبات الامنية، لم تعد تتمثل فقط في معالجة مخلفات الحرب السابقة وقضية المسرحين من القوات، على أهميتها.

حيث توصل المشاركون إلى أن الازمات الأمنية قد تضخمت وتشعبت في الشرق الكبير، لتشمل القضايا الامنية الخارجية المتعلقة بطول الحدود البرية والمائية، والقضايا الامنية الداخلية التي تحدث على مدار اليوم في مختلف مناطق الإقليم.

وشخص المشاركون في ورشة التفكير الإستراتيجي خمسة عشرة مهدهدأً وقضية أمنية كبرى ماثلة حالياً في مختلف مناطق الإقليم، بلغت في نوعيتها ودرجاتها مصاف الخطر اليومي لحياة المواطنين، وإنتهكت السيادة الوطنية، وأمست مهدهدأً للأمن والسلم الإقليمي والدولي. وتشمل القضايا والمهدهدات الامنية التي حددها المشاركون في الورشة:

- عدم إكمال عملية تسريح وإعادة إدماج المقاتلين من قوات مؤتمر البجا وجبهة الشرق وفق إتفاق سلام الشرق.
- عدم وجود مشروع وخطط واضحة ومتكاملة لإزالة الالغام الأرضية والمخلفات العسكرية للحرب السابقة.
- إستمرار اوضاع حالة الطوارئ في عدد من مناطق الإقليم، بالرغم من مرور عشرة سنوات من توقيع إتفاق السلام.
- الإحتلال الأجنبي لمناطق حلايب وشلاتين من قبل دولة مصر،

- وإحتلال الفشقة من قبل دولة إثيوبيا، وإحتلال بعض المناطق بجنوب طوكر من قبل دولة إريتريا.
- التدخل الاجنبي وتنفيذ عدد من العمليات العسكرية داخل الحدود السودانية، بما فيها في المدن الرئيسية.
 - رسو السفن والقطع الحربية الاجنبية في الموانئ السودانية وقيامها بأنشطة عسكرية غير معلومة.
 - انتهاك قانون البحر الإقليمي والجرف القاري الوطني للعام ١٩٧٠ بإنتهاك السيادة الوطنية ورسو بوارج عسكرية اجنبية داخل المياه الإقليمية وإنشاء محطات مراقبة اجنبية والإعتداء السافر على الموارد البحرية.
 - إنشاء قواعد عسكرية غير معروفة الغرض في عدد من المناطق، وإزاحة المواطنين من مناطقهم وتدمير التراث والمناطق الأثرية، مثل القاعدة العسكرية بساحل عقيق.
 - الاتساع في عملية تجنيد الشباب وصغار السن من القبائل وتسليحهم واعتمادهم كجزء من المليشيات ودمج عناصر كبيره منهم ضمن ما يعرف بحرس الحدود.
 - إنتشار السلاح داخلياً، وإتساع عمليات تهريبه عبر الشرق إلى الدول التي تشهد صراع في الخارج، بما فيها الإدعاءات بإتخاذ شرق السودان معبراً لتهريب السلاح الى مناطق غزة في فلسطين، وإلى اليمن وإلى مصر.
 - إيفاد مستوطنون جدد من خارج السودان، ودور ذلك في التغيير الديمغرافي في الإقليم، مثل مجموعات البدون من دولة الكويت،

وتقنين وجودهم بمنحهم وثائق الجنسية السودانية وتمليكهم الاراضي والممتلكات.

- رسو بواخر صغيرة عدة مرات محملة بالعشرات من البشر ممن إنتشروا في اسواق الاقليم وإنضموا للمئات من المشردين والمتسولين.
- التعدين غير الرسمي عن الذهب من معدنين من خارج الإقليم، وبروز الصراعات بينهم وبين ملاك الأراضي.

- إنتشار الأمراض والأوبئة بصورة غير مسبوقة، مثل أمراض السرطان وفقدان المناعة الطبيعية (الأيدز) وإلتهاب الكبد الوبائي.

- إنتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها من تهريب للسلع وتجارة للسلاح وإتجار في البشر وتجارة الأعضاء البشرية والمخدرات، بالقدر الذي أصبحت فيه هذه الجرائم أمراً طبيعياً في الإقليم، لدرجة رسو حاويات كاملة للمخدرات في موانئ الإقليم.

ومن المقررات الرئيسية التي حددها المشاركون في ورشة التفكير الإستراتيجي وضع القضايا الأمنية في صدارة أي معالجات متعلقة بالسلام والإستقرار في الشرق الكبير، بما فيه جعلها إحدى المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها المنبر التفاوضي الخاص بالإقليم، على أن يسبق ذلك تنظيم ورشة عمل متخصصة لمناقشة القضايا الأمنية في شرق السودان، بمشاركة القيادات من أبناء وبنات الإقليم والخبراء من السودانيين ومن القوى الديمقراطية.

كما حدد المشاركون في الورشة عدد من التوصيات تحتاج إلى الإلتفاف حولها والضغط من أجل تنفيذها، مثل:

- إدراج كل القضايا الأمنية بخلفياتها وطرق معالجتها ضمن أي معالجات مستقبلية حول الاستقرار في الشرق.

- إكمال حل قضية المسرحين بصورة شفافة ومرضية.
- حرية التنقل والحركة ورفع حالة الطوارئ في عدد من مناطق الاقليم.
- علاج ضحايا الألغام والمخلفات العسكرية وتعويضهم.
- حل قضية النازحين وتوفير بيئة الحياة الكريمة لهم.
- المحاسبة وتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة شهداء ٢٩ يناير.
- المشاركة الحقيقية للقوى المدنية والسياسية من الإقليم في التصدي للجرائم المنظمة المرتبطة بقضية الهجرة.

لابد من مشاركة قوى التغيير وفيادات الشرق
في مجهودات مداربة الهجرة غير الشرعية وجرائمها،
وعدم تركها للشراكة بين النظام والمجتمع الدولي



قضايا الهجرة والجريمة المنظمة في الشرق الكبير

إستند نقاش المشاركون حول قضية الهجرة غير الشرعية في ورشة التفكير الإستراتيجي على خلفية الإهتمام الدولي والإقليمي المتزايد حالياً بشرق السودان فيما يتعلق بقضية الهجرة والإتفاقية المشتركة بين الإتحاد الأوربي ودول القرن الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية للعام ٢٠١٤، والمعروفة دولياً بـ (عملية الخرطوم - Khartoum Process).

وركز المجتمعون على حقيقة أن هذا الإهتمام الحكومي والخارجي بقضية الهجرة غير الشرعية يهمل ويغفل إنسان ومواطني الشرق، وذلك بجعل أراضيهم ومناطقهم موضوعاً أمنياً في الشراكة مع السلطة المركزية الحاكمة والدول الاوربية، دون الإهتمام بإشراك المجتمعات والقيادات المدنية والسياسية من الشرق الكبير ضمن ما يدور من إتفاقيات ومشروعات وعمليات.

كما لفت المشاركون الإنتباه إلى ان الإهتمام الحكومي والدولي بقضية الهجرة غير الشرعية وإتخاذ شرق السودان مسرحاً لمكافحة يفض الطرف ويتصف بالإزدواجية في عدم التعامل مع جذور أزمة ملايين السودانيين من نازحي ولاجئ مناطق الحرب، حيث تمثل هذه الفئات المكون الرئيسي والاكثر وضوحاً في تغذية الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى دول الغرب عموماً. الأمر الذي يستوجب وضع السودان كدولة تصدير للهجرات وليس فقط دولة ممر وإنتقال كما تطرح إتفاقية (عملية الخرطوم - Khartoum Process). هذا بالإضافة إلى تغاضي الجهود الدولية والحكومية عن الآلاف

من المهاجرين السوريين بالسودان ممن اضطرتهم الحرب هنالك إلى اللجوء للسودان لوجود التسهيلات الرسمية واصدار الوثائق التي تتيح لهم الهجرة إلى دول الغرب وإلى دول الخليج عبر السودان.

وفيما يتعلق بالمنهج الدولي والحكومي المتبع حالياً مع قضية الهجرة غير الشرعية، شدد المشاركون من القوى المدنية بشرق السودان على أهمية التعامل وإيجاد حلول دائمة لقضية الهجرة غير الشرعية وفق منظور ومنهج التداخل والإعتماد المتبادل بين الأزمات الأمنية، وقضايا الحدود وأزمة الهجرة بالشرق، وان التعامل مع الازمات المرتبطة بهذه القضايا وإيجاد الحلول لها يجب ان يتم وفقاً لهذا المنظور.

كما يجب عدم الفصل بين أزمة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة المرتبطة بها بصورة وثيقة، مثل جرائم تهريب السلع، والإتجار في البشر، وتجارة الاعضاء البشرية، والمخدرات، وتجارة وتهريب السلاح. هذا بالإضافة إلى النظر والتعامل مع القضية في إطار السياق التاريخي للهجرة باعتبارها ظاهرة قديمة تعود إلى النشاط التجاري القانوني وغير القانوني المرتبط بنقل البضائع والسلع عبر الحدود.

وعدد المشاركون جملة من الاسباب والعوامل، ساهمت في تصاعد قضية الهجرة وإرتقائها إلى مصاف الظاهرة، ومنها:

- عدم تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان بالقدر الذي يليب طموحات المواطنين وإخراجهم من دائرة الفقر، ولم يحقق المشاريع التنموية مما فاقم في الفقر.
- انعدام الامن وغياب دور الدولة في الحماية، ووجود شبهات بزلوع عناصر من الجهات المعنية بحفظ الأمن والحماية في تنامي ظاهرة

- الهجرة والجرائم المنظمة المرتبطة بها، بما فيها إنتهاك السيادة الوطنية في مختلف مناطق الشرق الكبير.
- الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية في دول الجوار، خاصة إثيوبيا وإريتريا، ومساعدتها في تشجيع قيام شبكات منظمة من سودانيين واجانب أدت إلى بروز وتطور عملية الهجرة غير الشرعية .
 - تعامل الحكومة السودانية مع قضية الهجرة كوسيلة لمعالجة أزماتها الدبلوماسية، وكمصدر للتمويل وتوظيف الاجهزة الأمنية.
 - إغلاق طرق ومسارات التجارة الحدودية وإحتكارها من قبل أطراف ذات صلة بالسلطات الحكومية والنافذين في الحزب الحاكم، مما دعا العاملين تاريخياً في تجارة الحدود إلى إتخاذ قضية الهجرة والجرائم المنظمة المرتبطة بها كمصدر بديل للدخل.
 - تحويل قضية اللجوء التاريخية في شرق السودان، وإستغلال ظروف المستضعفين من لاجئ دول الجوار وتوظيفهم ضمن تصاعد عملية الهجرة الغير شرعية والجرائم المرتبطة بها.
 - الضغوط من بعض دول الجوار على بعض القبائل لمغادرة أراضيها، ومساهمة هذه المجموعات الجديدة في تطور ظاهرة الهجرة والجرائم المتصلة بها.
 - إنتشار الفقر في في مختلف مناطق الشرق الكبير، وفي دول الجوار المصدرة للاجئين، مما جعل العمل في الهجرة غير الشرعية والجرائم المنظمة مصدر دخل واسع للمستفيدين من الهجرة، بما فيها سهولة الحصول على الاموال.
 - ضعف الوعي وسط مجتمعات شرق السودان بخطورة ظاهرة

الهجرة في صورتها الحالية، وإستمرار التعامل معها وفق التصور والوجود التاريخي لها، ومن ثم غياب الدور الإيجابي لهذه المجتمعات في التعامل معها.

أما فيما يتعلق بآثار بروز ظاهرة الهجرة مؤخراً، واعتبارها مهدداً دولياً ووطنياً على مناطق ومواطني شرق السودان الكبير، فقد أشّر المشاركون على مجموعة من الآثار، شملت:

- إتساع وتضخم الأزمات الامنية في الإقليم كما تم تفصيلها في محور القضايا الامنية الرئيسية في الشرق الكبير.
- إنتشار وتطبيع الجرائم المنظمة المتعلقة بالهجرة في مختلف مناطق شرق السودان، مثل تهريب السلع والإتجار في البشر والاعضاء البشرية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات.
- إنعدام الامن في ارياف شرق السودان، وتأثيره السالب على النشاط الزراعي والرعي.
- تراجع الأمان داخل معسكرات اللاجئين وهروب اعداد كبيره منهم، والتأثير السالب على المناطق السكنية المحيطة بالمعسكرات.
- ظهور المليشيات المسلحة وبداية إستيعابها ضمن ما يعرف بحرس الحدود، كما تم في دارفور لمجموعات الجنجويد.
- إتجاه المواطنين لوسائل الكسب غير المشروعة والسهلة لما تمثله الجرائم المنظمة من عنصر جذب مالي سريع.
- الظروف النفسية السيئة لضحايا الجرائم المنظمة المرتبطة بالهجرة- خاصة جريمتي الإتجار في البشر والاعضاء البشرية- لما يتعرضون له من ظروف قاسية وتعذيب تجعلها تشابه ظاهرة الأشكال

الجديدة للإستراقاق.

- غياب العدالة والمحاسبة الرادعة على الجرائم المنظمة المرتبطة بظاهرة الهجرة الغير شرعية.

ومن المقررات التي حددها المشاركون في ورشة التفكير الإستراتيجي حول قضايا الاستقرار والتغيير في شرق السودان أولوية إشراك القيادات المدنية والأهلية والسياسية الممثلة لمجتمعات الشرق في الجهود الرسمية- المحلية والدولية- لمكافحة الهجرة الغير شرعية، وتحديد مدى تأثير عملية الهجرة على الحياة اليومية، والتأكيد على مشاركة قيادات المنطقة في وضع السياسات وآليات القضاء على الجرائم المنظمة. كما دعا المجتمعون إلى الإسراع بقيام ورشة متخصصة تجمع المهتمين من داخل وخارج الإقليم لدراسة قضية الهجرة والجرائم المتصلة بها، بالإضافة إلى قضايا رفع وعي المواطنين وتطوير القوانين وقضايا النزاعات والتنمية، هذا فضلاً عن بحث محتوى وتوجهات الإتفاقية الدولية المعروفة بـ (عملية الخرطوم)، ومدى تأثيرتها على إنسان ومجتمعات وأراضي شرق السودان.



مدرسة محلية في شرق السودان

القوى المدنية: إعلان نيروبي لقضايا التغيير والاستقرار بشرق السودان

٢٦ أكتوبر ٢٠١٦

التقت بالعاصمة الكينية نيروبي، في الفترة ما بين ٢٤-٢٦ أكتوبر ٢٠١٦، وبدعوة من المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، قيادات من القوى المدنية بشرق السودان، للتدارس وللتفكير الإستراتيجي حول قضايا الاستقرار والتغيير في الشرق. وتوصل المجتمعون(ات) إلى جملة من التوصيات وبرامج للعمل المشترك تحت عنوان: «إعلان نيروبي لقضايا التغيير في شرق السودان».

وهدف اللقاء إلى الوصول إلى رؤية وأهداف مشتركة تعزز من عملية التنسيق ووحدة القوى المدنية في شرق السودان، ودورها في التغيير الإيجابي على المستوى الإقليمي والقومي. شارك في الاجتماع مجموعة من قيادات المجتمع المدني ينتمون لولايات إقليم الشرق الثلاث، وبتنوع ثقافي وإثني عبّر عن التركيبة الإجتماعية للإقليم، إضافة لعدد من قيادات القوى السياسية بالإقليم، وقيادات من المجتمع المدني السوداني، بما فيها مبادرة المجتمع المدني.

وجاء انعقاد اجتماع القوى المدنية حول الشرق متزامناً مع الذكرى العاشرة لتوقيع اتفاق سلام شرق السودان، والذي بالرغم من إيقافه للحرب في الإقليم، وتثبيتته واعترافه بالمظالم التاريخية والتهميش الذي يتعرض له إقليم الشرق الكبير، إلا أنه وبعد عقد من توقيعه، قد فشل الإتفاق في

إخراج الإقليم من الأزمات المركبة التي ظل ولا يزال يعاني منها. وأكد المجتمعون (ات) أن قضايا السلطة والعلاقة بالمركز ضمن إتفاق سلام الشرق، قد إنتهت إلى محاصصات سياسية في المناصب دون تحقيق لأهداف التنمية والأمن والمشاركة السياسية، ودون التعامل من الأزمات المتفاقمة الآن. وعليه، فقد دعم اجتماع القوى المدنية أهمية قيام منبر تفاوضي جديد لمعالجة أزمات شرق السودان، في إطار الحل الشامل للأزمة السودانية، وبتنظيم وإدارة القوى السياسية والمدنية بالشرق الكبير، وبمشاركة القوى السياسية والمدنية السودانية، بالإضافة إلى الخبرات السودانية من المتخصصين في مجالات الأمن والإقتصاد والتنمية والحكم الفيدرالي، وذلك بغرض وضع الصور المثلى لنظم ومستويات الحكم في الإقليم، والعلاقة والمشاركة السياسية للإقليم في المركز. كما حدد الاجتماع أهداف ومجالات عمل المنبر الخاص بأزمات الشرق، وآليات الضغط من أجل جعله واقعاً سياسياً ومجتمعياً، وتوفير ضماناته الشعبية والجماهيرية، والضمانات السياسية وسط التنظيمات العاملة من أجل التغيير الشامل، ووسط المجتمع الدولي والإقليمي الداعم لقضايا السودان.

وخلص اجتماع القوى المدنية حول أزمات شرق السودان إلى أن القضية الأمنية لم تعد تتمثل فقط في معالجة مخلفات الحرب السابقة وقضية المسرحين على أهميتها؛ بل تضخمت وتشعبت وأصبحت خطراً يومياً لحياة مواطني الشرق، وإنتهاكاً للسيادة الوطنية، وتهديداً للأمن والسلم الإقليمي والدولي. وشخص المجتمعون نحو (١٥) مهديداً وقضية أمنية كبرى ماثلة حالياً، منها: صمت النظام الحاكم على انتهاك السيادة الوطنية باحتلال حلايب والفشقة وبعض مناطق جنوب طوكر من قبل دول

الجوار، وانتهاك قانون البحر الإقليمي والجرف القاري بالإعتداء السافر على الموارد البحرية، ورسو القطع الحربية الأجنبية في المواني والمياه السودانية وقيامها بأنشطة مهددة للأمن والاستقرار، بالإضافة للقيام بعمليات عسكرية من دول أجنبية داخل أراضي الإقليم، وإنشاء قواعد عسكرية غير معروفة الغرض، مثل القاعدة بساحل عقيق، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في تسليح المليشيات، ودمج عناصر من القبائل ضمن ما يعرف بحرس الحدود، وتوطين الآلاف من الأجانب من مجموعات البدون في مختلف مناطق الشرق. ودعا المجتمعون(ات) إلى جعل القضية الأمنية في صدارة أي معالجات متعلقة بالتغيير والإستقرار في شرق السودان، وإلى أولوية عقد ورشة عمل خاصة لمناقشة القضايا الأمنية في شرق السودان. وتدارس اجتماع القوى المدنية بشرق السودان القضايا المتعلقة بثروات الإقليم من الموارد الطبيعية والبيئية والمشاريع الزراعية والذهب والموانئ والبترول والتجارة الحدودية والثروات البحرية والسياحة والصناعة، فضلاً عن مركزية قضية الأرض وملكيتهما فيما يتعلق بإقتصاد وتنمية الإقليم. وأكد المجتمعون(ات) على استمرار التهميش الإقتصادي في شرق السودان، بما في ذلك فشل صندوق تنمية شرق السودان بالإيفاء بمهامه في النهوض وتنمية الشرق وإنسانه بسبب هيمنة وتحكم المركز، وهدر إيراداته ومساهمات المانحين قبل وصولها للمستهدفين من سكان الإقليم. ودعا الاجتماع إلى اعتماد قضية الموارد والثروات والبيئة في صدارة محاور المنبر التفاوضي الخاص بأزمات الشرق؛ على أن تتضمن أي مناقشات قادمة أهمية تخصيص نسبة لا تقل عن (50%) من إيرادات المشروعات والمؤسسات القومية بالإقليم لدعم التنمية، بالإضافة لمساهمة الدخل القومي بنسب

يتفق عليها تخصص للشرق ضمن صيغ التمييز الإيجابي. وأشار الإجماع إلى وجود قضايا حيوية لم يتم تناولها بالعمق المطلوب، كقضايا الإقتصاد الكلي، وقطاعات الصحة والتعليم والخدمات، وشدد المجتمعون على متابعتها ضمن المجهودات الجارية عبر مشروع السياسات البديلة.

ونبه الاجتماع إلى الاهتمام الدولي والإقليمي المتزايد حالياً بشرق السودان فيما يتعلق بقضية الهجرة وإتفاقية « عملية الخرطوم » المشتركة بين الإتحاد الأوربي ودول القرن الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. حيث ركز المجتمعون على حقيقة أن هذا الإهتمام الخارجي يهمل ويغفل إنسان ومواطني الشرق، وذلك بجعل أراضيهم ومناطقهم موضوعاً أمنياً في الشراكة مع السلطة المركزية الحاكمة، دون الإهتمام بإشراك المجتمعات والقيادات المدنية والسياسية من الشرق الكبير ضمن ما يدور بين السلطة في الخرطوم والمجتمع الدولي. وثبت المشاركون(ات) موقفهم القائل بأن قضية الهجرة يجب التعامل معها في إطار وواقع الجريمة المنظمة والتي تشمل تجارة السلاح والإتجار في البشر وتجارة الأعضاء البشرية في الإقليم، الأمر الذي يتطلب إشراك مجتمعات الشرق لتحديد مدى تأثير عملية الهجرة على حياتهم اليومية، وإمكانيات مشاركتهم(ن) في وضع سياسات وآليات للقضاء على هذه الجرائم المنظمة. كما أكد المجتمعون(ات)، وفي ظل اتساع وتطور هذه الجرائم حتى أصبحت أمراً طبيعياً في الإقليم، أكدوا على وجود شبهات لضلوع الميليشيات التي تدعمها السلطات الحاكمة في وقوع وإستمرار الجرائم المتعلقة بالهجرة. ودعى الإجماع إلى قيام ورشة متخصصة تجمع المهتمين(ات) من داخل وخارج الإقليم لدراسة قضية الهجرة وإتفاقية « عملية الخرطوم » ومدى تأثيرتها على إنسان ومجتمعات

وأراضي شرق السودان.

وتدارس الاجتماع قضية التنوع الثقافي بالإقليم، حيث أكد المجتمعون(ات) على أهمية الإحتفاء بتنوع مكونات الشرق الكبير، وضرورة المحافظة على الإرث الثقافي من لغات وتراث وآداب وفنون تجسد روح التنوع والتعايش وأهمية تنمية الموروثات والعادات والتقاليد الإيجابية، ونشر وتعزيز ثقافة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أمن الإجتماع على أهمية قضايا الشباب والمرأة والفئات التي عانت من الفقر والنزوح، وضرورة وضع قضايا هذه الفئات في صدارة المجهودات والمبادرات التي تعزز مشاركتها في عملية الإستقرار والتغيير الإيجابي في الشرق الكبير وقومياً.

وفي ختام اللقاء، توصل المجتمعون(ات) من القوى المدنية بالشرق إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المفصلة في مجالات: الحكم والسلطة والعلاقة بالمركز، الثروة والموارد والتنمية، الأمن والهجرة والحدود، الهوية والعلاقات الإجتماعية والثقافية. وكلف اللقاء مجموعة عمل خاصة لوضع الخطط وبرامج العمل لايصال هذه النتائج إلى مواطني(ات) شرق السودان، رفعاً لوعيها ولضمان إشراكها الجاد في عملية الإستقرار والتغيير في الإقليم وقومياً، إضافة إلى كسب دعم والتفاف القوى السياسية والمدنية السودانية حولها، وإيصالها إلى الرأي العام السوداني ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والخارجية، وإلى المنظمات غير الحكومية العالمية والبعثات الدبلوماسية بالسودان.